اضطرب كلام الشيخين في المسألة وقال النووي في باب الرجعة من زيادة الروضة
والمختار انه لا يطلق القول بترجيح واحد من القولين وانما يختلف الراجح بحال الساكت
وظهر واحد الطرفين قال السيد وطريق ان قوية المقابلة بين الابراء والطلاق
ظاهرة فان المعتمد هنا التمليك لوجود ما يدل عليه فهو المعتمد هنا وايتاء هذا
وقوع الطلاق بائنا فيما اذا قدمناه في الخامسة عن الخوارزمي فيما لو قالت ابرأتك
على ان تطلقني ثم بحث السيد فيما لو قال اشتريت منك هذا الثوب بهذا الدينار
من ديني او ابرأتك منه بهذا الثوب او قال الوليّ زوجتك ابنتي على ابرائك من دينك
فقال قبلت تزويجها فرع قال في اصل الروضة لو قالت طلقني
على الف فقال طلقتك بائنة ولزمها الالف لانها صيغة التزام وان قالت طلقني
واضمن لك الف فذلك واعطيك الف فلا وقع رجعيا لان الاعواض لا تشعر
بالالتزام بخلاف الضمان واذا تقرر ذلك فاذا قالت المزوج طلقني على ابرائك عن صداقي
او اضمن لك براءتك من صداقي او ابرائك منه فقال طلقتك فان اخر ذلك عن الساعة
الثلاث السابقة فيقع في الاوليين بائنا وفي الثالثة رجعيا لا نقل فيها
قال السيد وهو القياس قال وهو في الثالثة واضح فيقع رجعيا واما
الاوليين فيحتمل وقوعها طلقني على ابرائك او اضمن لك براءتك فليس بعاوض فيهما
لان التزام العوض على سبيل المعاوضة صحيح لصلاحيته لها بخلاف التزام
البراءة عوضا لان الصالح للمعاوضة البراءة نفسها لا التزامها لانها
لا تثبت في الذمة بل لا فيما ذكرناه في العوض فيهما الى الرجعة فيقع رجعيا
او يلحق الخلع بعوض فاسد فتبين بمهر المثل قال وهذا اصح

وأما المسألة السابعة وهي ان يبدأ الزوج
فيقول لزوجتي ان صداقك او انا اطلقك فتقول ابرأتك منه فيقول انت طالق
وطلاقه صحيح برأتك او ببراءتك وان صحت براءتك فانت طالق فالمتبادر الى
الفهم ان الزوج وعدها بالطلاق اذا برأته وانما لخرجت البراءة من غير ان تقارنها الطلاق فقد صحت البراءة حيث لم اختار الزوج ان لا يطلق فلم يجب
على الطلاق فقط فقوله السابع طلقة رجعية ان صحت البراءة وذلك
ظاهر في فعله ان صحت براءتك فانت طالق لانه شرط وضعا وعرفا واما
قوله طلاقه صحيح برأتك او ببراءتك فقد سئل البلقيني عن ذلك
فاجاب بما حاصله انه ان اراد به التعليق كان الحكم كذلك
حيث صحت البراءة وقع الطلاق رجعيا ولا يكون خلعا ابدا وان لم تصح
البراءة لم يقع به شيء اصلا وان اراد به تنجيز الطلاق في مقابلة براءتها
المذكورة مع قطع نظره عن التعليق وقع رجعيا ايضا صحت البراءة
ام لم تصح لانه حينئذ نجز ولم يعلق فيلغو قوله لبراءتك او لصحة براءتك
وان اطلق ولم يقصد تعليقا ولا تنجيزا فالظاهر حمله على التعليق وهذا هو
المعتمد في المسألة كما استقر عليه كلام الاصل مع كلام يطول ذكره قال فان قلت
لو قالت اردت بقولي ابرأتك جعل الابراء في مقابلة الطلاق الذي توقعه
واردت ربطه به فهذا يكون خلعا قتبين ان ساعدها الزوج على انها
اردت ذلك وانه قصدها قاله جواب عما فهم عنها من مقابلة الابراء بالطلاق
وهذا الحمل اطلاق الطبري وغيره البينونة في هذه المسألة فرع

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)